

اقتصاد

«النقل» تنوي هذا العام: شراء طائرة إيرباص ودراسة إنشاء مطار جديد في دمشق وإنشاء طرق مأجورة سريعة

صالح حميدي

وعدت وزارة النقل عبر صفحتها التنفيذية المرفوعة إلى رئاسة مجلس الوزراء بالتوسع في إنشاء شبكات الطرق والإعلان عن إنشاء طرق مأجورة سريعة ومحمية وأمنة هذا العام (٢٠١٨) وذلك من خلال التعاقد وفق طريقة BOT واستكمال إنشاء العقد الطرقية على الأوتستراد لإلغاء التقاطعات السطحية وخاصة في المواقع الخطرة وذات الغزارة المرورية العالية.

إضافة إلى مساع لدراسة إنشاء مطار جديد في دمشق أو توسيع المطار الحالي عبر التواصل مع الشركات العالمية لتقديم العروض الأولية، وذلك مع مطلع النصف الثاني من العام الحالي، ودراسة إنشاء مطارات إضافية في بعض المحافظات وتحويل بعض المطارات القائمة إلى مطارات مدنية مثل مطار طرطوس الزراعي والطبقة العسكري لاستخدامهما مطارات مدنية.

وفي مجال النقل الجوي تسعى وزارة النقل خلال شهر أيار لإصلاح محركات طائرات ATR وإعادة تشغيل أول طائرة منها ضمن برنامج ومشروع استكمال إصلاح الطائرات التوقفة عن العمل وتعميرها وتعمير محركاتها. إضافة إلى شراء محركات جديدة، كما وعدت الوزارة بشراء طائرة إيرباص ٣٤٠ خلال العام ٢٠١٨.

وعلى صعيد قطاع النقل البري تسعى الوزارة خلال العام ٢٠١٨ إلى استصدار تشريع خاصة بنقل البضائع على الطرق وأتمتة وربط مديريات النقل في جميع المحافظات عبر التعاقد مع جامعة دمشق لتنفيذ مشروع برنامج توحيد قواعد بيانات مديريات النقل وسيتم استثماره لدى مديرية نقل دمشق في بداية شهر ٤ من العام الجاري ثم في باقي المديرية في المحافظات.

كما تسعى الوزارة إلى استكمال الربط الإلكتروني لمديريات النقل مع الجهات العامة المختصة تبسيطاً للإجراءات خلال منتصف العام الجاري عبر إطلاق مشروع التعاون بين الوزارة والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بهدف تحصيل الاشتراكات العائدة للمؤسسة والمترتبة على المركبات والتنسيق مع وزارة الداخلية لإجراء ربط شبكي بهدف الحصول على برائة ذمة من المخالفات المرورية وتسمى كذلك وخلال الشهر الثالث الحالي إلى إعادة هيكلة قطاع النقل البري والتشريعات عبر مشروع صك تشريعي يتضمن إحداث الهيئة الناظمة للنقل الطرقي.

وتضمنت المصروفة في مجال النقل السكاني تغطية رواتب العاملين مع بداية العام الحالي في شركة إنشاء الخطوط الحديدية عبر إعادتها للإنتاج وإعادة تأهيل المجبل المركزي والروافع الجسرية وخطوط إنتاج العوارض والأعمدة المسبقة الصنع وتغطية هذه الرواتب من مواردها الذاتية من دون اللجوء إلى صندوق الدين العام للمرة الأولى منذ بداية الحرب وإعادة هيكلة القطاع السكاني وتشريعاته عن طريق اللجنة المشكلة لهذا الغرض خلال الشهر الثاني من العام الجاري.

وتنتهي بحسب المصروفة من إعداد دفتر الشروط الفنية للإعلان عن تقديم الدراسة الخاصة بتطوير محور الخط الحديدي من مرفأ طرطوس وحتى مناجم الفوسفات في حنيفيس والشرقية لنقل الفوسفات التصديري خلال الشهر الثالث الجاري.

وحتى نهاية العام وعدت الوزارة بإنشاء المرافق الجافة والمساحات الخاصة بالحاويات وتزويجها السككية في كل من المدينة الصناعية في حسيان وحمص والشبيخ نجار في حلب إضافة إلى إنهاء التفرقة السككية من دمشق إلى مدينة المعارض حتى المطار خلال منتصف العام الجاري.



خطة الجمارك؛ ضبط المنافذ.. مداهمة المعابر.. متابعة المولات والأسواق أمر الضابطة لـ«الوطن»: ضرب المهربين الكبار ولا حصانة لأحد

عبد الهادي شباط

أفصح الأمر العام للضابطة الجمركية العميد أصف علوش في أول تصريح صحافي له وذلك عبر «الوطن» عن الإستراتيجية الجديدة للضابطة، إذ سيتم التركيز على تطويق وضبط منافذ التهريب، لتجفيف منابع التهريب الأساسية قدر المستطاع، كاشفاً عن تنفيذ مدامات مركزة خلال الأيام الأخيرة لمعبرين في منطقة صوران وقلعة باب المصيق، حيث كانت تشكل هاتان المنطقتان منافذ مهمة لإدخال المهربات من المناطق الشمالية.

منوهاً بأنه تمت معالجة هذه الحالة، ولن يتم السماح في هاتين المنطقتين إلا للمواد المسوح بإدخالها وفق القوانين، وأن الجمارك جاهزة للعمل أن هذا الإجراء خطوة باتجاه ضبط بقية المنافذ التي تشكل مصدرًا لإدخال المهربات، وأن الجمارك جاهزة للعمل في كل المناطق التي يحرمها الجيش وتستعدها الدولة، إذ هناك عمل في هذا الاتجاه في أمانة أترية الجمركية في منطقة دير الزور والتي كانت تشكل أحد خطوط التهريب من المناطق الشمالية والشرقية وأن هناك إجراءات يتم العمل عليها في أترية إضافة للعمل على هذه التوجه في دير الزور حيث تم تأمين نحو ٦٠ عنصراً من الجمارك في دير الزور برفقة ٣ ضباط وهم في الأمانة الجمركية، ويتم العمل على تهيئة وتنظيم العمل الجمركي في البوكمال، وأن عناصر الجمارك يقومون حالياً بتنفيذ أعمال التفتيش المطلوبة. كما كشف علوش لـ«الوطن» عن بعض



تهريب عبر أمانات يقوم بها مخلصون وبعض مكاتب الشحن دخول المحال بمعرفة غرفة التجارة

الضابطة الحالية تتركز على ضرب المهربين الكبار وأنه لن يكون هناك خطوط أمام عمل الجمارك ولا أي حصانة لأحد، ولن يكون أحد فوق القانون. وعن متابعة المهربات في الأسواق بين أن هناك توافقاً بين الجمارك وغرف التجارة والصناعة معمول به، وأن الجمارك حريصة على تنفيذ مهامها دون عرقلة عمل الباعة والتجار، وأن دخول الأسواق أو المحال سيكون يعلم غرف التجارة وبالتنسيق معهم، مؤكداً أن الهدف هو ضمان حماية الاقتصاد المحلي والمواطن وخاصة لجهة طرح مواد مهربة مجهولة المصدر والمواصفة.

مبيناً أنه تم تنفيذ حملة في بعض المولات خلال الفترة الماضية وأن هناك خطة للتعامل مع هذه المولات وعدم السماح بعرض وبيع المهربات فيها، وأن الضابطة تعمل على التحريات وجمع المعلومات قبل التوجه نحو الأماكن المشتبحة في وجود المهربات فيها، كما أوضح أنه تتم دراسة توزيع العناصر والضباط في الأمانات ومراكز العمل الجمركي حيث تكون هذه التشكيلات متوازنة وتلبي متطلبات العمل الجمركي، وأنه لن يكون هناك استمرار طويل للتكليف في الأمانات الجمركية تبعاً للسياسة التي تنتهجها الإدارة لمنع خلق بيئة لا تتجاوزات.

«الكهرباء» تصدر تعليمات تخفيض تكاليف تغذية المنازل بالكهرباء إلى النصف

قصي المحمد

الإجمالية لهذا التوسع بما يتناسب مع عوامل التباين والاستخدام التي تقتربها المؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء ليصدر القرار من الوزير.

وفي تصريح لـ«الوطن» بـي معاون مدير المؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء لشؤون الشركات محمود حديد أهمية التعديل لكونه يخفف من الأعباء المالية على المواطنين الراغبين في الاشتراك، كما أنه يحقق فائدة اقتصادية كبيرة للدولة ما يقلل من حالات الاسترجار غير المشروع التي تتنازل من شبكة الكهرباء السورية.

أكّد مدير الشركة العامة لكهرباء ريف دمشق خلدون حدي لـ«الوطن» على أن القرار مشجع للمواطنين بالاشتراك بشكل نظامي بالكهرباء ما يقلل من حد السرقات، مبيّناً أن التعليمات التنفيذية للمادة ٢٢ حسمت الجدال مستقبلاً فيما يخص كميات الاستفاداة للمنازل لتحدد الكمية بـ٤ كيلو وات لكل شقة كحد أقصى، لافتاً إلى أن تحديد ٠,٧ عامل تباين هو نسبة مئوية من الكمية المحددة أو مساعد للمشترين وقابل للانخفاض من طابلي الشقق السكنية، مشيراً إلى أن تحديد عامل التباين يتم وفقاً لعدد الشقق الموجودة في البناء، أي هناك علاقة عكسية بين زيادة عدد الشقق ونسبة التباين.

مبيّناً أن احتساب عداد المصعد والعدادات الخدمية (عداد إنارة البناء الخارجية أو مولدة ضخ المياه مثلاً) هي بمنزلة مشتركين ويتم حساب قيمة الاستهلاك لهذه العدادات من المستفيدين منها لتوزع عليهم بالتراضي.

البنائية التي ستتحملها المنازل لتغذية البنائ على جميع الوحدات بالتساوي، وتحصل هذه التكاليف من كل وحدة مستقلة البناء حين تقديم طلب الاشتراك، مطالبةً مالكي البناء بالتنازل عن موقعه عندما تبلغ المساحة الطابقية المكافئة للبناء ٢٥٠٠ متر مربع أو تزيد عليها من أجل تخصيص موقع لمركز التحويل ضمن البناء حسب المادة ٣٧ من نظام الاستثمار، وفي حال عدم جاهزية موقع مركز التحويل غير الجاهز يتم تجهيزه من قبل الشركة العامة لكهرباء المحافظة وتضاف تكاليف تجهيزه إلى التكاليف الفعلية المحسوبة التي يتم توزيعها على المشتركين.

أمّا بالنسبة لألية تطبيق القرار على من قدموا طلبات مسبقة للتغذية، فيتم تطبيقه على الأبنية التي تمت الموافقة على التسديد بالنقسيط ولم يباشروا بدفع الأقساط بتأريخ نفاذ القرار الوزاري رقم ٢٤٤، أمّا في حال وجود أبنية تم استيفاء بعض الدفعات لغرض توسيع الشبكات في المناطق المنقطعة عن التيار تسديد كامل المبالغ المترتبة قبل نفاذ القرار رقم ٢٤٤، فلا تعاد المبالغ المدفوعة من طابلي الاشتراك زيادة على التكاليف التي ستتحملها المنازل، كما تعتبر المبالغ المدفوعة من طابلي الاشتراك والتي لا تزيد على التكاليف التي ستتحملها الوحدات المستقلة في البناء، كدفعة مسبقة ويتم تخفيضها من التكلفة الإجمالية عن هذا البناء.

إضافة إلى توزيع الأعباء المالية بين المستفيدين من التوسع بنسبة الاستطاعة المرسدة لكل مستفيد بعد تعديل الاستطاعة

أصدرت وزارة الكهرباء التعليمات التنفيذية للقرار ٢٤٤ الخاص بتعديل المادة (٢٢) من نظام الاستثمار في توزيع الكهرباء الصادر، متضمنة أنه عند قيام الشركة العامة للكهرباء المحافظة بتوسيع شبكتها ضمن المخطط التنظيمي المصدق لتزويد الأبنية الجديدة بالكهرباء مقابل تحصيلهم ٥٠ بالمئة من قيمة التكاليف الإجمالية ليمت حساب الاستطاعة الإجمالية اللازمة لتأمين التغذية الكهربائية للبناء لجميع المساحات الطابقية وفق ثلاثة معايير منها الوحدات المستقلة «المنزل» ٨ كيلو واط.

معتبراً مركز التحويل المغذي للبناء والمذكور ضمن الكشوف التقديرية بمنزلة مركز تحويل عام ويدخل في حساب التكلفة الفعلية، أي (المواد والتجهيزات المطلوبة وأجور التنفيذ) لمشروع تغذية البناء، إضافة إلى اعتبار العداد الخاص بالمصعد أو عداد الخدمة إن وجد، وحدة مستقلة ويدخل ضمن الحساب أيضاً. تقوم الشركة بإعداد الدراسة للمواد والتجهيزات وأعمال التنفيذ اللازمة لتأمين التغذية الكهربائية للبناء وإعداد الكشوف التقديرية، ليمت حساب تكاليف مركز التحويل من الشركة حسب الاستطاعة المسبقة وفقاً للمعايير المحددة مسبقاً، بما في ذلك تكاليف شبكة التوتر المتوسط اللازمة مع حساب تكاليف شبكة التوتر المنخفض اللازمة لتغذية البناء. وأسارت التعليمات إلى توزيع التكاليف

٢,٤٥٧ مليار ليرة، أي بنقص نسبتته ٣,٠٢ بالمئة. وزادت موجودات الشركة عن ٥,٤٦٨ مليارات ليرة سورية نهاية ٢٠١٧، مقابل مبلغ نحو ٥,٥٩٢ مليارات ليرة سورية لعام ٢٠١٦ أي بنقص نسبتته ٢,٢ بالمئة. وبلغ صافي الربح بعد الضريبة مع فروع العملة كماً في ٢٠١٧/١٢/٣١ مبلغاً وقدره ١١٣,٠٩٧ مليون ليرة، مقابل ربح يبلغ مقداره ٥٩٦,٧٦٠ مليون ليرة لعام ٢٠١٦ أي بنقص قدره ٨٤٣,٦٦٣ ل.س. كما زاد مجموع النقد والودائع مبلغ ٤ مليارات ليرة سورية كماً في ٢٠١٧/١٢/٣١ مقابل ٣,٣٢ مليارات ليرة سورية لعام ٢٠١٦ أي بزيادة قدرها ٦٨٤,٠٦٦ ل.س. ونسبته ٢٠,٥ بالمئة. وبلغ إجمالي حقوق المساهمين ٢,٤٤٧ مليار ليرة سورية مقابل ٢,٤٥٧ مليار ليرة سورية لعام ٢٠١٦ أي بنقص قدره ٨٤٣,٦٦٣ مليون ل.س. ليرة سورية ونسبته ٣,٢٢ بالمئة.

رستم لـ«الوطن»: تدعم الملاءة المالية للشركة

«الوطنية للتأمين» تقرر ٦٠ بالمئة زيادة في رأسمائها أسهماً مجانية للمساهمين

الوطن

كشف نائب رئيس مجلس الإدارة للشركة الوطنية للتأمين محمد رستم عن زيادة رأسمالية الشركة بمقدار ٦٠ بالمئة أسهماً مجانية توزع للمساهمين، الأمر الذي له جملة من المنعسات الإيجابية على الشركة، أهمها زيادة الملاءة المالية، حيث تشكل الملاءة المالية العامل الأهم في العمل التأميني، مبيّناً أن الوطنية من أسرع الشركات في تسديد مستحقات الحوادث وقد استطاعت الشركة تسديد مستحقات لحريقٍ معمل خلال ٣ أشهر بقيمة نحو نصف مليار ليرة.

جاء ذلك خلال اجتماع الهيئة العامة غير العادية للشركة، حيث بين مدير الإشراف على شركات التأمين في هيئة الإشراف على التأمين فراس الجاسم أن زيادة رأسماليات شركات التأمين أصبح ضرورية لتمتلك هذه الشركات من متابعة تطور قطاع الأعمال في سورية وخاصة للمرحلة المقبلة من إعادة الإعمار، إضافة لمواكبة حجم المخاطر في السوق،



منوهاً بأن الهيئة طبقت جملة من المعايير على شركات إدارة النفقات الطبية وبناء على هذه التقييمات سوف تتم إعادة توزيع التأمين صافي، تم سيتم تطبيق هذه المعايير على شركات التأمين محركة قائمة. وفي استعراض لأهم بيانات الشركة بين رستم أن مجموع الأقساط التي تم تحقيقها بلغت نحو ١,٨٣ مليار ليرة سورية خلال العام الماضي (٢٠١٧)، بزيادة مقدارها ١٨,٤٩ بالمئة عن السنة السابقة، كما تم تحقيق أرباح صافية بعد اقتطاع ضريبة الدخل مبلغ ١١٣,٠٩٧ مليون ليرة، إضافة إلى حقوق المساهمين كما في ٢٠١٧/١٢/٣١ إذ بلغت أكثر من ٢,٣٧٨ مليار ليرة، يقابلها عن عام ٢٠١٦ مبلغ قدره

٤٩ مليار ليرة

مستوردات عبر اللاذقية منذ بداية ٢٠١٨

الوطن

كشف مدير الاقتصاد والتجارة الخارجية في اللاذقية تيسير سلطنة لـ«الوطن»، عن منح ٤٤٣ إجازة وموافقة استيراد بقيمة تزيد على ٤٩ مليار ليرة، منذ بداية العام الحالي (٢٠١٨).

مبيّناً أن حصة القطاع الخاص منها ٣٩٦ إجازة وموافقة بقيمة نحو ٤٥ مليار ليرة، وشملت محركات وقطع تبديل مستعملة وبنوداً زراعية وشايًا أسود وورزا مقشوراً وخشبًا بأنواعه وبنياً وسكرًا وأقمشة وورقًا وورقًا مقوى وسيراميك وعداداً يدوية ومضخات وخطوط وقطع تبديل جديدة وإسلاكاً معدنية وأدوات للمائدة وبطاريات وخراطيم.

ولفت سلطنة إلى أن حصة المنشآت الصناعية العامة كانت ٢٤ إجازة وموافقة بلغت قيمتها نحو ٣ مليارات ليرة للفترة ذاتها شملت القمح وسمادات وأغذية وكتل غرائب وعبوات بلاستيكية ومواد فولاذية وعجينة سيلونز وميلامين ومركزات. ومنحت مديرية اقتصاد اللاذقية ٢٢ إجازة استيراد للمبريات حسب سلطنة بقيمة أكثر من مليار ليرة شملت الإطارات المطاطية وسيارات رأس قاطر وشاحنة مستعملة وحصادات زراعية مستعملة وجرارات زراعية جديدة في حين كانت حصة المنشآت السياحية إجازة استيراد واحدة بقيمة نحو ٥٤ مليون ليرة شملت تجهيزات مواد لزوم تجهيز الفنادق.

علي محمود سليمان

حدد مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية الأخيرة أسعار استلام محصولي القمح والشعير من الفلاحين بمبلغ ١٧٥ ليرة لكل كيلو غرام الواحد من القمح و١٣٠ ليرة لكل كيلو غرام الشعير.

وفي تصريح لـ«الوطن»، بين مسؤول في المؤسسة العامة للحبوب أن الغاية من الأبعاد العلنية من الحكومة هي تشجيع الفلاحين وتسويق محاصيلهم للمراكز الحكومية، مشيراً إلى أن الأسعار التي أعلنت في الجلسة الحكومية يتم رفعها بكتاب إلى وزارة الزراعة التي تقوم بدراستها وإصدارها بكتاب تنفيذي للعمل بها. ولفت إلى أن المؤسسة بدأت بالحضير لخطة التسويق والشراء من الفلاحين للعام الحالي، حيث يتوقع أن تتم مضاعفة مراكز الاستلام في المحافظات التي كانت ٢٥ مركزاً في العام الماضي، وذلك بعد عودة العديد من المناطق لتصبح آمنة في أرياف الرقة وإدلب ودير الزور وغيرها من المناطق، إضافة إلى عمل المؤسسة على تأمين مستلزمات التسويق والشراء الأخرى كافة.

وحول هذه الأسعار أشار المتحدث في الشأن الزراعي حسان قننا أن الأسعار تعتبر مجزية ومناسبة وبمقارنتها مع الأسعار العالمية يعتبر السعر المناسب والمشجع للفلاحين ليقوموا بتسويق المحصول الحكومي، وخصوصاً في ظل

أن الإنتاج لهذا العام يحتمل أن يكون ضعيفاً نتيجة الظروف المناخية التي مر بها البلد في الموسم الشتوي الحالي. وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح قننا أن الظروف المناخية والمتغيرات فيها تعدينا بالذاكرة إلى التغيرات المناخية والجفاف الذي حدث في العام ٢٠٠٨ حيث تعرض المحصول للصدأ وانخفض الإنتاج للنصف ما تسبب بهجرة الفلاحين، حيث فقد الإنتاج من المحاصيل البعل في الحصة والرقة ودير الزور.

لكن لهذا العام هناك نقاط إيجابية يمكن الاستناد إليها وهي عودة مساحات كبيرة من الأراضي لتصبح آمنة إضافة إلى أن السعر المحدد من الحكومة يشجع العديد من الفلاحين الذين لم يسوقوا سابقاً محصولهم إلى الحكومة على تسويق هذا العام، خاصة مع انتهاء العديد من المشاكل والصعوبات التي كانت تعوق تسويقهم سواء لناحية صعوبات النقل وإيصال المحصول إلى المراكز الحكومية نتيجة سيطرة الجماعات المسلحة على طرقات النقل، وحالياً أصبحت جميع المناطق آمنة وتحت سيطرة الجيش العربي السوري.

لافتاً إلى أن السعر المرتفع الذي حددته الحكومة يعتبر خطوة لتشجيع الفلاحين على تسويق محصولهم إلى الحكومة بدلاً من بيعه للتجار، حيث إن السعر العالمي حالياً يعادل ١٣٨ ليرة سورية والحكومة حددت سعر كيلو غرام القمح

توقعات بـ١,٨ مليون طن قمح

قننا لـ«الوطن»: سعر شراء الحكومة للقمح يزيد ٢٧ بالمئة عن العالمي



أساسية، توفير الأسمدة حيث ستعتبر أنه خلال السنوات السبع الماضية لم يتم تسديد الأراضي الزراعية بالشكل المطلوب وخاصة مع ارتفاع أسعار الأسمدة، وحتى تعيد الإنتاج ما كان عليه سابقاً وخاصة للمساحات المروية الذي كان يتجاوز ١٤٠ ألف هكتار الواحد، والوزارة يجب أن تجد طريقة لتوفير الأسمدة الأساسية وضبطها حيث كان هناك منع لتداول أسمدة البوريا نتيجة استخدامها من المسلحين في الأعمال الإرهابية، ويجب إيجاد بدائل عنها كالأسمدة المركبة وتوزيعها للفلاحين، ولذلك من الضروري إعادة إحياء برنامج تسديد الأراضي لإعادة تجميعها.

والنقطة الثانية تتعلق بمؤسسة إكثار البذار حيث يجب أن تعود لتأمين البذار المناسبة للفلاحين حيث إنهم في العام الماضي لم توزع أكثر من ٢٤ ألف طن أي ما يعادل ٨ بالمئة فقط مما كانت توزعه سابقاً، لأن احتياجنا السنوي العائد من البذار يصل إلى ٣٤٠ ألف طن، وكانت توزع ما بين ١٤٠ - ١٧٠ ألف طن.

والنقطة الثالثة تتعلق بالودورات الزراعية ومحاولات التحكم فيها وتشجيع الفلاحين للعودة إلى زراعة محاصيل العس والحص وغيرها من المحاصيل التي تخصب التربة، وهي تأتي ضمن سياسات الدعم الاستراتيجية ورسد المبالغ للدعم الزراعي من خلال دعم أسعار بذار الحص والعس والخدمات المقدمة لها.

والوحيد بـ١٧٥ ليرة سورية، أي بزيادة نحو ٢٧ بالمئة، وهو أعلى من سعر العام الماضي الذي كان ١٤٠ ليرة سورية، علماً أن أسعار السوق الحر تتراوح بين ١٤٠ للقمح الطري و١٧٠ للقمح، وخاصة أن الموسم المطري للمنطقة الوسطى كان جيداً في حمص وحماة والمنطقة الساحلية لتعوض الجفاف في المنطقة الشرقية. وبين أن المطلوب بشكل أساسي لتطوير الإنتاج من محصول القمح هو التركيز على ثلاث نقاط